

Distr.: General
20 June 2014
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة السابعة والأربعون
نيويورك، ٧-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤

الأعمال المزمعة والمحتملة مستقبلاً - الجزء الرابع

اقتراح مقدّم من الحكومة الكندية بشأن الأعمال المقبلة الممكنة في مجال
التجارة الإلكترونية - مسائل قانونية ذات صلة بالحوسبة السحابية

مذكّرة من الأمانة

١ - في إطار التحضير للدورة السابعة والأربعين للجنة، قدّمت الحكومة الكندية إلى الأمانة اقتراحاً لدعم الأعمال المقبلة في مجال الحوسبة السحابية. وقد قدّمت الصيغتان الإنكليزية والفرنسية من تلك المذكرة إلى الأمانة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويرد في مرفق هذه المذكرة النص الذي تسلّمته الأمانة مستنسخاً بالشكل الذي تلقّته به.



المرفق

أولاً - مقدمة

١ - عملاً بالولاية التي أسندتها اللجنة إلى الفريق العامل الرابع المعني بالتجارة الإلكترونية (الفريق العامل) في دورتها الرابعة والأربعين في عام ٢٠١١، زاول الفريق العامل عمله بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، مما يشمل معالجة جوانب معينة من مواضيع أخرى رُئي أنها تستوجب اهتمام الأونسيرال، مثل إدارة شؤون الهوية واستخدام الأجهزة النقلة في التجارة الإلكترونية ومرافق النافذة الوحيدة الإلكترونية.^(١) وسوف يقدم الفريق العامل تقريراً إلى اللجنة في دورتها السابعة والأربعين عن أعمال دورتيه الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين. وثمة تقدم محرز في سبيل إعداد أحكام نموذجية بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وعليه، فقد يكون الوقت قد حان لكي تنظر اللجنة في الأعمال المقبلة في مجال التجارة الإلكترونية.

ثانياً - الحوسبة السحابية والمسائل القانونية ذات الصلة في سياق العمل عبر الحدود

٢ - لقد تقدّمت الحوسبة السحابية تقدماً سريعاً في السنوات الأخيرة وباتت تُستخدم الآن على نطاق واسع في الكثير من قطاعات الأنشطة التجارية وكذلك لدى هيئات القطاع العام. ويمكن للحوسبة السحابية أن تُعرّف بوجه عام على أنها خدمات حوسبية (مثل تخزين البيانات أو تجهيزها) على الإنترنت. وهي تتطلب شكلاً من تقييد إمكانية الوصول إلى البيانات بحيث تقتصر على مجموعة محددة من الأفراد، مثل العاملين في منشأة تجارية. وما يصعب تصوره في كثير من الأحيان على غير المتخصص هو أن هذا الضرب من الحوسبة يتطلب طائفة متنوعة من تشكيلات المعدات الحاسوبية (أو مجموعة من معدات الحوسبة) تُسمّى بالخواديم. ومجرد أن يحصل المستعمل على الحق في الوصول، يمكنه أن يستخدم قدرة الخادوم على معالجة البيانات لإدارة تطبيقات ما أو لتخزين بيانات أو لأداء أي مهمة حوسبية أخرى. ويوصف هذا الضرب من الحوسبة بـ"السحابي" لأنه لا يتم في الحاسوب الشخصي لمن يستخدمه ولا في النظام الحاسوبي للمنشأة التجارية التي تستخدمه، بل في موضع آخر عن طريق رابط على الإنترنت. والواقع أن الحوسبة السحابية تحدّ من حاجة المنشأة إلى الشبكات الحاسوبية الداخلية والخواديم

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/66/17)، الفقرتان ٢٣٨ و ٢٣٩.

وحقّ الحواسيب الشخصية، فبدلاً من استخدام هذه الأجهزة أو الشبكات الداخلية لأداء مهام حاسوبية، تستخدم المنشأة القدرات الحاسوبية لمقدّم تلك الخدمات. ويمكن أن ييسّر استخدام الحوسبة السحابية الأعمال التجارية إلى حدّ بعيد من خلال تقليل النفقات وزيادة قدرة التنقل لمن يستخدمها.

٣- ورغم مزايا الحوسبة السحابية، فقد تتردّد المنشآت التجارية في استخدامها لأسباب تتعلق بالموثوقية وأمن المعلومات السرية، مثل الأسرار التجارية، وعدم وجود مقدّم خدمات فعلي في البلد وتصور أنّ بنود العقود النمطية مفرطة في الانحياز لمقدّم تلك الخدمات وجهود النماذج التي يقترحها مقدّمو الخدمات والتي تعجز عن الوفاء بالمتطلبات القانونية للزبائن وأسباب أخرى كثيرة.

ثالثاً- فوائد تحديد المسائل القانونية المرتبطة بالحوسبة السحابية

٤- بالنظر إلى أهمية الحوسبة السحابية في دنيا الأعمال اليوم وتزايد استخدامها على الصعيد الداخلي وفي سياق العمل عبر الحدود على السواء، سيكون من المفيد للأونسيترال أن تعالج المسائل القانونية التي تمسّ أطراف ترتيبات الحوسبة السحابية. وتبين المخاطر القانونية المتصلة بالدخول في اتفاقات الحوسبة السحابية التعاقدية مفيد للأطراف الخاصة لحماية مصالحها وفي تقييم كيفية أدائها لأعمالها. ونظرت الأونسيترال في مسألة خدمات الحوسبة السحابية العابرة للحدود سيساهم أيضاً في تنمية التجارة الدولية بتقليل أو إزالة العقبات القائمة في وجه التجارة الدولية وتحديد الفرص المواتية للمواءمة بين الممارسات والقوانين.

٥- وتثير الحوسبة السحابية عدداً من المسائل التعاقدية ومسائل قانونية أخرى. ورغم أنّ حقوق الملكية الفكرية في البرمجيات ومسائل الخصوصية، بما يشمل تعيين قانون الخصوصية الواجب التطبيق، من المسائل التي حُدّدت في هذا الشأن وأنها قد تثير تحديات كبرى في الممارسة العملية، فإنّ المقترح الراهن يستبعد الملكية الفكرية والخصوصية من نطاق العمل المقترح ويقتصر على المسائل التعاقدية التي تؤثر على الجهات التي تقدّم خدمات الحوسبة السحابية وزبائنهم ومستعمليها والمسائل المتعلقة بالولاية القضائية في هذا الشأن. وهو قاصر على إعداد وثيقة تُبين العلاقات التعاقدية في مجال الحوسبة السحابية والمسائل القانونية التي تنشأ في ذلك السياق. ويمكن لتلك الوثيقة، دون فرض شكل معيّن لها، أن تكون قائمة مرجعية أو قائمة أكثر تفصيلاً للاعتبارات المتعلقة بمستخدمي الحوسبة السحابية على غرار وثائق الأونسيترال الأخرى في المجالات الأخرى مثل "ملحوظات عن تنظيم إجراءات التحكيم" (١٩٩٦) أو "التفطن للاحتيال التجاري ومنعه: المؤشرات الدالة على الاحتيال التجاري"

(٢٠١٣) أو "الدليل القانوني للأونسيترال بشأن صفقات التجارة الدولية المكافئة" (١٩٩٢). وتتضمن الفقرات التالية قائمة بالمسائل التي يمكن النظر فيها. والغرض من هذه القائمة هو توضيح الجوانب التعاقدية التي يمكن النظر فيها على سبيل المثال لا الحصر.

٦- أولاً، ما هي واجبات ومسؤوليات كل مشارك في الاتفاقات السحابية؟ إن معايير الأمن لمقدمي الخدمات السحابية ليست منظمة وتعتمد على تأكيدات يصعب على معظم الزبائن التحقق من صحتها ومدعومة بعقود قد يكون من الصعب إنفاذها في الواقع بسبب وجود الخوازم في أماكن غير معروفة واتصالها بخوازم غير معروفة. وهذا يثير تساؤلات حول الالتزام بالامتثال للقوانين الوطنية التي قد تتعارض في بعض الحالات. وهل يمكن إنفاذ الواجبات والمسؤوليات وإنفاذها في سياق العمل عبر الحدود؟ وما هي واجبات مقدم الخدمات نحو المحافظة على سلامة البيانات؟ وما هي سبل الانتصاف المتاحة في حال المساس بسلامة البيانات؟ وهل يمكن تقديم إرشادات لمقدمي الخدمات وطالبيها من أجل تقييم الالتزامات التعاقدية والتفاوض بشأنها؟ مثلاً، ما هي واجبات مقدم الخدمات فيما يتعلق بالخسائر التجارية التي تنشأ بسبب عدم توافر الخدمة؟ وما هي الشروط التي يمكن في ظلها إنهاء الاتفاق السحابي؟ وما هو مآل البيانات عند إنهاء العقد؟

٧- ثانياً، يتطلب الوصول المأمون إلى خوازم تخزين البيانات السحابية وضع بروتوكولات لإدارة شؤون الهوية وافية بالغرض. ويبدو أن من المقبول على نطاق واسع أن أي نظام لإدارة شؤون الهوية ينهض إلى حد بعيد على إطار تعاقدي. ويوزع هذا الإطار التعاقدية للالتزامات والمخاطر والمسؤوليات. ولكن هل أي إطار تعاقدي مقبول أو هل ينبغي إرساء ممارسات فضلى؟ وعلاوة على ذلك، كيف تنطبق التشريعات الداخلية للدول على البروتوكولات المقبولة لإدارة شؤون الهوية؟ وما هي الممارسات التي تقبل بها المحاكم باعتبارها ممارسات معقولة وما هي الممارسات التي تعتبرها إهمالاً؟

٨- ثالثاً، تخزين البيانات محكوم باتفاق تعاقدي يُبرم بين مقدم الخدمات والشخص الذي يطلب الاستعانة بخدماته من أجل أن يتيح الوصول إلى خوازم تخزين البيانات السحابية أمام مجموعة محدّدة من الأفراد (عادة موظفون أو زبائن). وكثيراً ما تتضمن هذه العقود شروطاً نمطية من مقدم الخدمات ولكنها قد تخضع أيضاً للتفاوض بين الطرفين. فمن يملك البيانات بموجب هذه الاتفاقات؟ أمّا المستعملون، فرغم أنهم ليسوا في العادة طرفاً في الاتفاقات التعاقدية، قد يرون أن حقوقهم والتزاماتهم تتأثر باستخدام الحوسبة السحابية (أي متى تم إدخال البيانات الشخصية وتخزينها ثم أتاح مستعملو تلك الخدمات للغير، بسبب الإهمال، إمكانية

الاطّلاع على تلك البيانات بدون إذن). وكيف تؤثر اتفاقات الحوسبة السحابية على الغير وعلى المعلومات المتعلقة بالغير؟

٩- رابعاً، يمكن لاتفاق الخدمات السحابية أن يثير مسائل متعلقة بتنزع القوانين. وهذا التنزع يمكن أن يحدث بشأن جوانب شتى في العقود المبرمة لا تخضع لأسباب مختلفة لقانون واحد (ففي بعض الحالات مثلاً، لا يكون المستعمل طرفاً في اتفاق الخدمات ومن ثم، لا يتأثر ببند اختيار القانون الوارد في ذلك الاتفاق. وفي حالات أخرى، تدخل في الصورة قوانين مختلفة بحكم تطبيق السياسة العامة في دول مختلفة، بما يشمل حماية المستهلك وتشريعات الخصوصية وتشريعات حماية المعلومات السريّة). ومن المرجح أن يتزايد انتشار وتعقّد هذه المسائل في ضوء استخدام الكثير من مقدّمي الخدمات السحابية لأماكن تخضع لولايات قضائية متعدّدة من أجل وضع خوارزمهم وتنفيذ عملياتهم.

١٠- كما أنّ التفاعل بين اختيار الولاية القضائية وقواعدها من جهة والسياسة العامة وعوامل الربط المستخدمة لتحديد الولاية القضائية للمحاكم من جهة أخرى قد يؤدي إلى إثارة تحديات هامة في الواقع. فإذا كان اختيار القانون الواجب التطبيق والولاية القضائية المنطبقة يشير إلى الدولة ألف على سبيل المثال، فهل يعني هذا من الناحية القانونية استبعاد الولاية القضائية للمحاكم الوطنية في الدولة باء حيث يوجد المستعمل؟ ومن زاوية أكثر عمومية، هل ينبغي أن تخضع الجهة التي تخزن البيانات لمتطلبات الإفصاح حتى وإن كانت صلتها بالدولة التي تأمر بالإفصاح محدودة للغاية؟

١١- خامساً، ما هي التدابير العملية الفعّالة التي ينبغي لمقدّمي الخدمات اتخاذها للحدّ من المخاطر؟ مثلاً، هل ينبغي تشجيع مقدّم الخدمات على توفير مداخل متعددة الطبقات بامتيازات وصول مختلفة (أي لا يكون بوسع جميع المستعملين الوصول إلى جميع المعلومات الشخصية الخاصة بكيان ما)؟ وهل ينبغي إلزامه بإبلاغ الزبائن المحتملين بتوافر أو عدم توافر هذه الضمانات ووظائف الوصول المتعدّد الطبقات؟ وهل ينبغي له الحصول على تأمين بشأن المسؤولية قبل الغير، وما هي الجهة التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن التأمين ضد مخاطر معيّنة؟ وهل تختلف الحوسبة السحابية والمسائل القانونية ذات الصلة في السياق الحكومي عنها في سياق قطاع الأعمال، وهل ينبغي تطبيق معايير مختلفة؟ وهل ينبغي إلزام مقدّم الخدمات بأن يفصح عن جواز تمكين جهات رسمية معيّنة من الوصول إلى البيانات في إطار ممارستها لصلاحيات استقصائية خاصة؟ وهل يكفي وجود تشريع بشأن حماية المعلومات الشخصية وامتثال مقدّم الخدمات له لكي يُعفى مقدّم الخدمات من المسؤولية؟

رابعاً- العمل الذي يمكن أن تضطلع به الأونسيترال

١٢- يمكن للجنة أن تطلب إلى الأمانة جمع معلومات عن الحوسبة السحابية، ولا سيما بشأن تخزين البيانات والتقنيات التي تتيح استخدام التطبيقات البرمجية دون تركيب (تقنية SaS) وسائر الحلول السائدة في مجال الحوسبة السحابية وإعداد وثيقة تبين الممارسات القائمة. ويمكن عند الاقتضاء أن تسلط الوثيقة الضوء على المخاطر التي قد تنشأ من الممارسات الحالية المتعلقة بتنزع القوانين، وعدم وجود أحكام تشريعية داعمة في القوانين الوطنية لتفعيل الاتفاقات المتصلة بتخزين البيانات، وعدم تناسق القوانين الوطنية. ويمكن التعاون في هذا الشأن مع مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص حيث يجري النظر هناك في المسائل المتعلقة بتنزع القوانين. ويمكن أن تبين الوثيقة المجالات التي تحتاج إلى ممارسات فضلى استناداً إلى أدلة تشير إلى نقص تدابير الانتصاف القانونية أو اختلال ملحوظ في التوازن بين حقوق والتزامات المشاركين في عمليات الحوسبة السحابية أو غير ذلك من الأدلة. وفي نهاية المطاف، يمكن أن تشير الوثيقة إلى الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الأخرى بشأن الحوسبة السحابية، ولا سيما بشأن الخصوصية وحماية المعلومات الشخصية بغية تحديد الثغرات في إطار القانون التجاري الدولي. ويمكن للفريق العامل أن يستخدم تلك الوثيقة عندئذ لبيان المسائل التي تحتاج إلى تشريعات عملية أو حلول أخرى وللمناقشة الأعمال المقبلة الممكنة.